

Distr.
LIMITED

TD/B/53/L.4
3 October 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثالثة والخمسون

جنيف، ٢٧ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر

و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

البند ٣ من جدول الأعمال

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١٠-٢٠٠١ لصالح أقل البلدان نمواً

مشروع استنتاجات متفق عليها

إن مجلس التجارة والتنمية،

إذ يشير مع التقدير إلى تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٦ المعنون "تنمية القدرات الإنتاجية"، وإذ يثني على أمانة الأونكتاد لما تضمنه التقرير من تحليلات وتوصيات موضوعية وعالية الجودة في مجال السياسة العامة،

وإذ يرحب بالأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد في سبيل تنفيذ برنامج عمل بروتوكول للعقد ٢٠١٠-٢٠٠١ لصالح أقل البلدان نمواً، ويحث أمانة الأونكتاد على مضاعفة جهودها الرامية إلى دعم أقل البلدان نمواً في المستقبل،

وإذ يرحب بنتائج استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى والشامل لبرنامج العمل ويدعو جميع أصحاب المصلحة إلى التنفيذ الكامل والسريع للإجراءات والالتزامات الواردة فيه،

١- يقر بأن أقل البلدان نمواً قد لا تحقق في كثير من الحالات هدف الحد من الفقر المدقع بحلول منتصف عام ٢٠١٥ - رغم أن النمو الاقتصادي في مجموعة أقل البلدان نمواً بلغ حوالي ٦ في المائة - وأن هذه البلدان طالما كانت عرضة للآزمات الاقتصادية والبيئية والسياسية التي كثيراً ما تتمخض عن الضعف الاقتصادي وانحيار النمو؛

٢- يشدد على حاجة أقل البلدان نمواً الملحة إلى استمرار الجهود الوطنية مشفوعة بتدابير دعم دولية متزايدة ومتواصلة من أجل تحقيق أهداف الحد من الفقر الواردة في برنامج عمل بروتوكول وإعلان الألفية؛

٣- يسلّم بأن السياسات المزدانة بحسن الإدارة على جميع الأصعدة ينبغي أن تتصدى بشكل أفضل لتحدي تنمية القدرات الإنتاجية واستخدامها في معظم أقل البلدان نمواً. وثمة حاجة إلى تحسين وتقوية تصميم كل من خطط التنمية الوطنية أو استراتيجيات الحد من الفقر وتدابير الدعم الدولية لصالح أقل البلدان نمواً. ويقتضي ذلك إعطاء الأولوية العليا لتنمية القدرات الإنتاجية واستخدامها في النهج التي تعتمد عليها السياسات الوطنية والدولية للحد من الفقر في أقل البلدان نمواً. ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً، لا بد من وضع سياسات واستراتيجيات وأطر تنظيمية تهدف إلى تحسين القطاع الخاص المحلي وتشجيع تنمية المشاريع، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلاً عن الإجراءات اللازمة لتوطيد الروابط الدينامية بين القطاعات. وينبغي تطبيق هذه السياسات بصورة غير تمييزية؛

٤- يُشدد، فيما يتعلق بالسياسات الدولية، على الحاجة إلى المحافظة على زخم زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية حيث تكمن الحاجة إليها و/أو توجد القدرة على استيعابها، فضلاً عن تحسين التوازن في توزيعها على القطاعات وفقاً لخطط التنمية المملوكة وطنياً، ويشدد كذلك على ضرورة زيادة حصة المساعدات الإنمائية للبرامج والمشاريع المملوكة وطنياً، وسدّ الفجوة في مجال التمويل المخصص للهياكل الأساسية الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية، بما في ذلك الاستثمارات الطويلة الأمد في رأس المال البشري بوصفها عنصراً أساسياً في قدرة البلد الإنتاجية؛ وينبغي استكمال هذه التدابير بواسطة التنفيذ الفعال لمبادرات تخفيف الديون الجارية وتحسين سبل وصول جميع المنتجات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نمواً إلى الأسواق؛

٥- يؤكد من جديد أن الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً يظل وسيلة أساسية لتوطيد القدرات المؤسسية لأقل البلدان نمواً بهدف تعزيز قدرتها على الاستفادة من مشاركتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ويتمثل أهم الدروس المستخلصة من عملية الإطار المتكامل في أن الملكية القطرية القوية حاسمة الأهمية في نجاح الإطار. ومن المسلّم به أن مبادرة "المعونة من أجل التجارة" الموسعة ستضمن أبعاداً إضافية للإطار المتكامل المعزز؛

٦- يشدد، في ضوء القصور الإحصائي الجسيم السائد في معظم أقل البلدان نمواً وأهمية البيانات الإحصائية الموثوقة للبحث والتحليل في مجال السياسة العامة، فضلاً عن الرصد السليم للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، على أهمية استمرار وتقوية المبادرات الوطنية والدولية الجارية التي تهدف إلى تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية في أقل البلدان نمواً؛

٧- يوصي بأن يواصل الأونكتاد دعم جهود أقل البلدان نمواً في العملية الجارية لصياغة السياسات والاستراتيجيات وتنفيذها، بما في ذلك عن طريق المشاركة في عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر. ويشجع أقل البلدان نمواً، في هذا السياق، على النظر في دمج ما تضمنه تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٦ من استنتاجات وتوصيات ملائمة متعلقة بالسياسة العامة في تصميم وتنفيذ سياساتها الوطنية، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والإطار المتكامل المعزز، ومبادرة "المعونة من أجل التجارة" المتطورة. ويُشجع الشركاء في التنمية على مراعاة التوصيات التي تضمنها التقرير في تدابير الدعم التي يتخذونها.